

## 174922 - زوجته تريد فراقه وهو لا يريد طلاقها

### السؤال

منذ ثلاثة أشهر وزوجتي ترفض أن تأتي إلى الفراش ، ولا تسمح لي بمسّها، وتقول إني سمين وقبيح ، وتريد أن تنفصل عني وتضغط عليّ لكي أطلقها ، وأنا في الحقيقة لا أريد تطليقها؛ لأنني أحبها كثيراً ، فلا أدري ما العمل ، هل من نصيحة ؟

### الإجابة المفصلة

أولاً :

لا يجوز للمرأة أن تمتنع عن فراش زوجها بدون عذر معتبر ، من حيض ، أو مرض ، أو تلبس بواجب كصوم وحج ونحو ذلك ، فإن فعلت ذلك فقد عرضت نفسها للإثم واللعن ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ فَبَاتَ غَضَبًا وَعَلَيْهَا لَعْنَتُهُمَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ ) رواه البخاري (2998) .

وعن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ( إِذَا بَاتَتْ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَزْجِعَ ) رواه البخاري (4795) .

وعليه : فما تفعله زوجتك من الامتناع عن فراشك فعل محرم ، بل هو من كبائر الذنوب ؛ وهو منها نشوز يسقط حقها في النفقة والقسم .

جاء في الحاوي الكبير للماوردي (11 / 438): "..... وَأَمَّا التَّمَكِّيُّ

فَيَسْتَمِلُ عَلَى أَمْرَيْنِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِمَا.

أَحَدُهُمَا: تَمَكِّيُّهُ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا.

وَالثَّانِي: تَمَكِّيُّهُ مِنَ الثَّقَلَةِ مَعَهُ حَيْثُ شَاءَ فِي الْبَلَدِ

الَّذِي تَزَوَّجَهَا فِيهِ وَإِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْبِلَادِ ، إِذَا كَانَتْ

السُّبُلُ مَأْمُونَةً ؛ فَلَوْ مَكَّنْتَهُ مِنْ نَفْسِهَا وَلَمْ تَمَكَّنْهُ

مِنَ الثَّقَلَةِ مَعَهُ : لَمْ تَحِبْ عَلَيْهِ الثَّقَفَةَ ...

وَإِنْ أَجَابَتْهُ إِلَى الثَّقَلَةِ وَمَتَعْتَهُ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ : فَإِنْ كَانَ لِعَدْرِ يَحْرُمُ مَعَهُ الْإِسْتِمْتَاعُ ، كَالْحَيْضِ وَالْإِحْرَامِ وَالصَّيَامِ : لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا؛ لِأَنَّهُ مَحْظُورٌ عَلَيْهِ بِالسَّرْعِ ، فَصَارَ مُسْتَثْنَى مِنَ الْعَقْدِ، وَإِنْ كَانَ الْإِسْتِمْتَاعُ لِعَدْرِ عَدْرِ : سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا ، إِذَا كَانَ الْإِسْتِمْتَاعُ مُمَكِّنًا" انتهى.

ثانيا :

إذا كرهت الزوجة المقام مع زوجها ، ولم يلتئم شملهما ، ورأت أنها لن تتمكن من أداء حقه الواجب عليها ، فقد جعل الشرع الشريف لها مخرجا من احتمال ما لا تطيقه من العيش ، والعجز عن أداء الواجب عليها ، فشرع لها أن تختلعه منه .  
روى البخاري (4867) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْتَبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ( أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَقْبِلْ الْحَدِيثَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً ) .

وينظر جواب السؤال رقم ( 1859 ) ،

ورقم ( 91878 ) .

ثالثا :

النصيحة لك : ما دامت زوجتك تطلب منك الطلاق ، ولا تريد البقاء معك : أن تطلقها ، فإنه لا مصلحة للرجل في البقاء مع امرأة لا تحبه ، ولا تطاوعه على ما يريد منها ، ولا تعطيه أبسط حقوقه عليها .  
وأما حبك لها فلن تهناً به ما دامت هي لا تبادلك المحبة ، وعليك أن تدعو الله سبحانه أن يرزقك بزوجة أخرى تحبها وتحبك .

ويجوز لك في هذه الحالة أن

تمتنع عن طلاقها حتى تفتدي منك بمال ، وهذا هو الخلع الذي بيناه آنفا ، قال ابن كثير في تفسير قوله سبحانه : ( ولا تعضلوهن لتذهبن ببعض ما آتيتموهن إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِقَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ) النساء/ 19 : " قال ابن مسعود وابن عباس :

يعني بذلك الزنا ، يعني إذا زنت فلك أن تسترجع منها الصداق الذي أعطيتها ، وتضاجرها حتى تتركه لك ، وتخالعها.

وقال ابن عباس وعكرمة والضحاك : الفاحشة المبينة : النشوز والعصيان .  
واختار ابن جرير أنه يعم ذلك كله : الزنا ، والعصيان والنشوز ، وبذاء اللسان وغير ذلك ؛ يعني أن كله يبيح مضاجرتها حتى تبرئه من حقها أو بعضه ويفارقها ، وهذا جيد" انتهى باختصار " تفسير الطبري " (8/115-118).

نسأل الله أن يبسر لك أمرك ، ويلهمك رشداً ، ويوفقك لما فيه الخير .

والله أعلم.